

تصل البلاد الى خط العرض التاسع والعشرين. فلو ألقينا نظرة على خارطة شبه جزيرة سيناء، لتبين لنا ان الخط المذكور - ٢٩ درجة - يقطعها عند القسم الاسفل، فيشطر خليج السويس الى شطرين تقريباً، ويمر بالقرب من خط حديد الحجاز»^(٤٤).

وفي القاهرة، استمع هرتسل الى محاضرة في الري، ألقاها وليام ولكوكس (بريطاني؛ خبير بالري؛ له دراسات هامة في هذا المجال؛ عمل في شؤون الري في مصر والعراق). ولم يكن اهتمامه بالمحاضرة، قدر اهتمامه بالمحاضرين: «لقد استرعى انتباهي وجود عدد كبير في القاعة من المصريين الذين تبدو عليهم معالم الذكاء. ان هؤلاء هم اسياد الغد؛ ومن الغريب ان الانجليز لا يرون هذا، ويظنون انهم سيظلون يتعاملون مع فلاحين الى الابد. يكفي، اليوم، الانجليز ١٨ ألف جندي لهذه البلاد الكبيرة، ولكن الى متى يا ترى؟».

أدرك هرتسل ان مشروعه يواجه عقبات، لكنه لم يفقد الامل نهائياً، حتى غادر مصر في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٠٣، وترك لغولدسميث متابعة المهمة، ولم يرد كرومر ان يستقبله قبل ذهابه، «ويبعث برسالة رفض جافة، يقول فيها انه يجب تعديل كثير من الامور في المسودة، قبل ان تقبل». وعاد هرتسل الى فيينا.

تقرير غارستن

بعد مغادرة هرتسل القاهرة بشهر، انتهى وكيل نظارة الاشغال، غارستن، من اعداد تقريره، وقدمه الى الحكومة المصرية والى اللورد كرومر في ١٩٠٣/٥/٥. وأهم ما جاء فيه^(٤٥): «بحثت المشروع مع المفتش العام لري الوجه البحري. اتفقنا معاً في الرأي على انه بالكيفية المعروضة لا يمكن قبوله». ورأى غارستن ان توصيل مياه النيل الى وادي الفرما من المشروعات غير العملية. وعلى فرض ان تقدير التكاليف الباهظة ليس في الحساب، فانه سيظل ثمة اشكال توزيع المياه الصيفية قائماً؛ كما ان المشروع سيزج بالحكومة المصرية، على غير ارادتها، في التزامات مستقبلية، قد يكون من الصعب عليها التنصل منها، مهما كانت طبيعة التعاقد والحرص على عدم الارتباط. هذا بخلاف ما سيؤدي اليه ذلك من الاضرار بمصالح ملاك الاراضي من المصريين.

واستناداً الى تقرير غارستن، أرسلت الحكومة المصرية، من خلال ناظر الخارجية، غالي، خطاباً الى الكولونيل غولدسميث، في ١٩٠٣/٥/١١، جاء فيه: «الحاقاً بكتابي المرسل بتاريخ ٢٢ [شباط] فبراير سنة ١٩٠٣، الرقم ١٨٨، الى مستر غرينبرغ، أتشرف بايلاغكم ان حكومة سمو الخديوي درست، بكل عناية، تقرير القومسيون (اللجنة) الذي كلف ببحث [في] توطين مستعمرة يهودية في سيناء. وقد تلقت الحكومة المصرية رأي مصلحة الري، وأني أرفق مع هذا صورة منه، وهو لا يخرج، في مضمونه، عما ورد في المذكرة التي قدّمها غارستن. ويتبين لكم من قراءته ان النتيجة التي وصل اليها هي ان العروض التي تقدمتم بها غير مقبولة اطلاقاً، للأسباب التي فصلها. ولذا، فلا يسع الحكومة المصرية الا ان تؤيد هذا الرأي. ولتلك الاسباب، آسف لعدم استطاعة الحكومة المصرية الرد بالايجاب على اقتراحاتكم، التي تعتبر مرفوضة بصفة قاطعة ونهائية»^(٤٦).

وفي ١٤ أيار (مايو) ١٩٠٣، أرسل اللورد كرومر الى وزير الخارجية البريطانية، لاندسون، تقريراً مفصلاً، وارفقه بتقرير غارستن وبصورة من خطاب غالي الى غولدسميث. وجاء في تقرير كرومر: «أرى الآن، بصفة قاطعة ونهائية، أنه يجب صرف النظر عن الموضوع. وفي حديثي مع